كوسفو مستقلة :
رأي إستشاري غير ملزم ولكن...
الدكتورة أحلام بيضون

إن الرأي الإستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية الذي صدر بخصوص إعلان استقلال كوسوفو من قبل ممثلي شعبها له أهمية قانونية وعملية قصوى رغم أنه غير ملزم قانونا. فرأي محكمة العدل الدولية يتعلق هنا بمسألة حساسة جدا في القانون الدولي وهي حق المجموعات أو الأقليات التي تشكل جزءا من مواطني دولة قائمة في الإستقلال عن الدولة الأم. إن ذلك يدفعنا لتناول موقع حق تقرير المصير في القانون الدولي ومدى تقاطع ذلك أو تعاكسه مع مبدأ السيادة.

فالقانون الدولي التقليدي يفرد مكانة متميزة لسيادة الدولة، تتمثل بعدم جواز المساس في وحدتها الأقليمية أو الشعبية أو الرسمية. وكل خرق لسيادة الدول تترتب عليه مسؤولية الجهة الفاعلة. ولكن لم يلبث أن برز وبدأ يترسخ مبدأ حق الشعوب بتقرير المصير وهو أيضا مبدأ ذو قوة قانونية قصوى، لا يجوز انتهاكه (jus cogens). لعبت الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة ومحكمتها الدولية دورا هاما في ترسيخ ذلك المبدأ، فقد صدر عن الجمعية العامة مجموعة من القرارات، شكلت قاعدة القانون الدولي الحديث، حدث ذلك منذ أواخر الخمسينات وتكثَّف في الستينات. يمكن أن نذكر بهذا الصدد القرار ٢٦٢٥، ١٥١٤، ... المتعلقة بحق الشعوب بتقرير المصير، وسيادة الشعوب على مواردها الطبيعية، وحق الشعوب بالتنمية. اعتبرت القرارات الدولية المختلفة أن أي منع لشعب ما من تقرير مصيره سواء بالإحتلال أو استعمال القوة العسكرية أو السياسية، يشكل اعتداء ، أي جريمة دولية كبرى، ويعطي لذلك الشعب حق الدفاع عن نفسه وعن حقوقه واستخدام شتى الوسائل في سبيل تحقيق ذلك. وأكدت قرارات الجمعية العامة على التعاون الدولي في سبيل دعم حقوق الشعوب تلك، سواء بصد العدوان أو إزالته، أو بمساعدة الشعب لبناء دولته. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية مجموعة من القرارات والآراء الإستشارية تؤكد على تلك الحقوق. إذن اعترف القانون الدولي بالشخصية

القانونيــة لحركــات التحــرر الــوطني. وقــد أبصــرت الفتــرة الممتــدة مــن أواخــر الخمســينات وحتــى مطلــع الســبعينات حركــات تحــرر وظهــور دول جديــدة تــم الإعتــراف بهــا مــن قبــل المجتمع الدولي.

غيـر أن حـق الشـعوب بتقريـر المصـير كـان يقصـد الشـعوب التـي لـم تـتمكن بعـد مـن تكـوين دولـة مستقلة. إن ذلـك لـم يكـن ينسـحب علـى حركـات الإنفصـال داخـل الـدول القائمـة، التـي تـم تمييزهـا بأنهـا حركـات انفصـالية تختلـف عـن حركـات التحـرر التـي تخـص الشـعوب التـي لـم تنضـو بعـد داخـل دولـة. شـرعت هـذه الحركـات الأخيـرة بينمـا تـم الـتحفظ علـى الحركـات الإنفصالية.

لـذلك فـإن الـرأي الإستشـاري الـذي صـدر مـؤخرا عـن محكمـة العـدل الدوليـة فيمـا يتعلـق بـإعلان الإسـتقلال مـن قبـل سـلطة كوسـوفو المحليـة ومـن جانـب واحـد، واعتبارهـا أن ذلـك الإعـلان لا يتعـارض مـع القـانون الـدولي يشـكل سـابقة سـيكون لهـا انعكاسـات هامـة بالنسـبة لمختلـف حركـات التحـرر التـي تمثـل الأقليـات التـي تشـكل قسـما مـن مـواطني دول قائمـة، مثـل الأرمـن سـابقا، أو الأكـراد، أو كشـمير، أو الحـوثيين، أو الأهـوازيين، أو الأقبـاط... إلـى آخـر المسلسـل. والملاحـظ أن الشـرق الأوسـط لـه حصـة الأسـد مـن الأوضـاع المـذكورة. ولكـن الأهـم مـن كـل ذلـك، أن الـدول الكبـرى وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة ستسـتغل ذلـك القـرار لـدعم حركـات إنفصـالية أو لتحقيـق انفصـال أقليـات فـي بلـدان تـرى أن ذلـك مـع سياسـتها ومصـلحتها، وستتغاضـى بـدون أدنـى شـك عـن حـق غيرهـا. إن ذلـك بـدأ يظهـر مـن خـلال إعـلان بعـض البلـدان تأيـدها أو إشـادتها بقـرار المحكمـة، بينمـا أعلنـت دول أخـرى تحفضـها تجـاه ذلـك، والمثلـين الأكثـر أهميـة إعـلان الولايـات المتحـدة تأيـدها للقـرار وإعـلان روسـيا رفضها له.

فـي المقابـل، أوضـحت المحكمـة أنهـا «غيـر معنيـة بالإجابـة عـن السـؤال المطـروح عليهـا لمعرفـة مـا إذا كـان القـانون الـدولي يمـنح لكوسـوفو الحـق فـي إعـلان اسـتقلالها مـن جانـب واحـد»، مشيرة إلـى أنهـا مخولـة فقـط بالإجابـة عمـا إذا كـان هـذا الإعـلان يعـد خرقـاً للقـانون الـدولي. وأضـافت أنهـا غيـر معنيـة أيضـاً بتحديـد «مـا إذا كانـت كوسـوفو قـد اكتسـبت صـفة الدولة».

وقد فقدت صربيا سيطرتها على كوسوفو عام ١٩٩٩ عندما أنتهت حملة قصف شنها حلف شمال الأطلسي، واستمرت ٧٨ يوما. وقد نجحت صربيا في ٨ تشرين الأول عام ٢٠٠٨ في إحالة مسألة كوسوفو على محكمة العدل الدولية لتعطي رأيها في قانونية إعلان استقلال الإقليم، الذي تعتبره بمثابة منطقتها الجنوبية . غير أنها لم تنجح في إنتزاع رأي إستشاري يعلن عدم قانونية إعلان استقلال كوسوفو.
اعترفت ٦٩ دولة، بينها الولايات المتحدة و٢٢ من أصل ٢٧ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، باستقلال إقليم كوسوفو، الذي يبلغ عدد سكانه حوالى مليوني نسمة، بينهم ٩٠ في المئة من الألبان .
ومن المرجح أن يؤدي الحكم إلى اعتراف مزيد من الدول باستقلال كوسوفو، وأن يقرب بريشتينا من الحصول على عضوية الأمم المتحدة، لكنه قد يدعم مساعي أقاليم انفصالية في دول أخرى إلى الحصول على حكم ذاتي أكبر، لا سيما في منطقة البلقان .

بالنسبة للدولة الفلسطينية الحالة مختلفة، إذ أن الشعب الفلسطيني يعتبر أنه لم يتمكن حتى الآن ومنذ تسعين سنة من تقرير مصيره. فمنذ انتهاء الحكم العثماني كان من المفترض أن تستقل الشعوب العربية وتشكل دولة موحدة، وهذه كانت تطلعاتها، عدا أقليات منها كانت تتطلع إلى إقامة كيانات مستقلة نذكر على وجه الخصوص قسم من مسيحي لبنان، وطبعا الأكراد، وهذه حالة أخرى. الذي حصل أنه تم تقسيم المنطقة إلى دويلات من قبل المحتلين الجدد، بذريعة الإنتداب، ما عدا فلسطين حيث تم التآمر على تقسيمها إلى مشروع دولتين، واحدة عربية والثانية يهودية. المسألة هنا ليست في تقسيمها إلى دولتين لو كان الأمر يتعلق بسكانها الأصليين من يهود عرب وعرب غير يهود. إنما المشكلة نشأت عن كون مشروع الدولة اليهودية كان مشروعا استيطانيا أجنبيا، أي يقضي بجمع شتات اليهود مهما كانت جنسيتهم وبلدهم الأصلي والإتيان بهم طوعا أو غصبا إلى فلسطين. وأكثر من ذلك لم يأتى بهؤلاء السكان الأجانب ليسطوطنوا أرضا غير مسكونة، بل تم توطينهم على حساب السكان الأصليين من الفلسطينين العرب مسلمين ومسيحيين. اقتضى ذلك اللجوء إلى العنف لإخراج المالكين الأصليين من بيوتهم وأملاكهم. نتج عن ذلك جرائم إبادة وجرائم إبعاد وتهجير قصري في الداخل وإلى الخارج. حول ذلك الشعب الفلسطيني إلى

مشردين يسكنون الخيم في الداخل والخارج. وترافق ذلك مع قوانين عنصرية من شأنها تجريد السكان الفلسطينين نهائيا من بيوتهم وأملاكهم، والتخلص منهم إلى الأبد.

مضى على العدوان الموصوف ضد الشعب الفلسطيني ستون سنة ولم تحرك أي من الدول المعنية أو الكبرى ساكنا، بل أكثر من ذلك رأيناها تساند المحتل المغتصب. فأسست الدولة الإسرائيلية وتم الإعتراف بها من قبل المجتمع الدولي ما عدا الدول العربية طبعا، إلا ما جرى في الثمانينات. أما الدولة الفلسطينية فلم تبصر النور لأن المسألة لم تكن مسألة دولة معروفة الحدود، ولم يكن الفلسطينيون يقطنون قسما من فلسطين. إذن رفض السكان الأصليون ما تم من تقسيم لبلادهم دون إرادتهم. وهم يطالبون منذ ستين عاما بوضع حد لمأساتهم واغتصاب حقوقهم. وإذا قبل قسم من الفلسطينين إقامة دولة على قسم من أرضهم، وهذا هو الحال بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن قسم آخر لا يقبل بهذا الحل، وهذا هو حال حركات التحري المختلفة كحماس والجهاد والجبهة الشعبية وقسم من فتح...، أي ما يشكل الأغلبية، إضافة إلى إجماع الفلسطينين، سواء من يقبلون بدولة قرار التقسيم رقم ٨١ لعام ١٩٤٧، أو الذين لا يقبلون، على حقين أساسيين وهما قضية عودة النازحيين، وقضية إعادة الأملاك والحقوق.

كما يظهر القضية الفلسطينية تختلف عن قضية كوسوفو:

- أولا أن قضية كوسوفو طارئة، أما القضية الفلسطينية فهي مزمنة،

- ثانيا استقلال كوسوفو جاء نتيجة لرغبة شعبها الذي تعرض لمجازر، في فلسطين القضية أبعد من ذلك، إذ أن الإنتداب تحول إلى احتلال عنصري لا يشبهه إلا نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا،

- ثالثا مسألة الحدود وإن كانت الخريطة التي وضعتها الأمم المتحدة بناء على قرار التقسيم واضحة، إلا أنه تم انتهاكها من قبل الدول الصهيونية من جهة، ومن جهة ثانية السكان الفلسطينيون ينتمون ولهم ممتلكات تم اغتصابها في شتى أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى مليون ونصف فلسطيني لا يزالون داخل حدود الدولة الإسرائيلية.

- إن إعلان الدولة الفلسطينية ليس الأول من نوعه فقد حصل ذلك من قبل ياسر عرفات، رئيس السلطة الراحل في الثمانينات.

-